المنظومة الدينية في التراث الإسلامي
من خلال كتاب الملل والنحل للشهرستاني

أ.د.طيي غماري "باحث وكاتب"

مقدمـــــــة:

إن إهتمام نظرية التنظيم بالمؤسسة الدينية، لا يعني إسقاط ما توصل إليه هذا العلـــم مـــن مبادئ وأفكار على هذا النوع من المؤسسات، أوتحويل المؤسســـات الدينيـــة إلى مؤسســـات علمانية مدنية، ثم التعامل معهـــا علـــى هـــذا الأساس، إنه محاولة لفهم كيف تقـــوم هـــذه المؤسسات بفرض منطقهـــا علـــى الفـــاعلون الإجتماعيون الذي تربطهم بها علاقة مباشـــرة أوغير مباشرة من جهة؛ ومن جهة ثانية محاولـــة لفهم الآليات التي يعتمدها هـــؤلاء الفـــاعلون الإجتماعيون من أجل تغيير وتطويير المؤسسات الدينية، بإعتبارها مؤسسات إجتماعية تســـري عليها نفس القوانين التي تســـري علـــى بـــاقي مؤسسات المجتمع، أي التأثير والتأثر.

يمكننا تقسيم الأدبيات التي تناولـــت المؤسســـة الدينية إلى قسمين كبيرين، فمـــن جهـــة نجـــد الدراسات الفقهية التي عادة ما تكون حبيســـة المصطلحات الخاصة بالديانة الواحدة، عادة مـــا تركز هذه الدراسات الفقهية على تفرد وتميـــز التجربة الدينية، بحيث يغلب الجانب الديني فيها على الجانب العقلاني الموضـــوعي، فالمســـلمون يتكلمون عن المؤسسات الإسلامية والمسيحيون عن المسيحية، ولكن كل واحد يحاول أن يقدم الأدلة والبراهين على سمودينه وتميـــزه مقارنـــة بالديانات الأخرى.

أما القسم الثاني فيتعلق بالبحوث العقلانية التي حاولت مقاربة التجربة الدينية إنطلاقا مـــن منهجية علمية واضحة ومضبوطة، هدفها هوفهم

المؤسسات الدينية وأسلوب عملها، أكثر من الترويج لهذا الدين أو ذاك، في هذا الإتجاه.

تعتبر أعمال كل من دوركايم وفيبر من أهم الأعمال التي إهتمت بالدين عموما وبالمؤسسة الدينية خصوصا، أدت الدراستان إلى تقديم مشاريع بحث مهمة مما أدى إلى تتابع العديد من الدرسات حول الدين والمؤسسة الدينية وهذا إلى غاية السبعينات، أين إتجهت السوسويولوجيا بفعل التحولات الّتي عرفها العالم إلى المواضيع المرتبطة أكثر بالتنمية، وبدأت تركز أبحاثها على المؤسسات المدنية أوالعلمانية، مؤسسة بذلك لنظرية إخراج الدين من الحياة البشرية.

نتج عن هذا التحول في الأبحاث تطور كبير لعلم التنظيم ولنظريات التنظيم في العديد من الحقول العلمية (علوم التسيير، علم الإجتماع، علم النفس، علم النفس الإجتماعي)، في مقابل هذا التطور شهدنا تراجع الدراسات التي تهتم بالمنظمات الدينية، وكان يجب أن ننتظر نهاية القرن العشرين ليعاد بعث الدراسات التي تهتم بالمؤسسات الدينية، كإستجابة لعودة الدين إلى الحياة الإجتماعية والسياسية. إن أهم ملاحظة نسوقها في هذا المستوى هي أن كل الأعمال التي جاءت بعد فيبر ودوركيام، لا تكاد تخرج عن التوجهات النظرية لهذين المفكرين، وهذا ما يعطي في نظري للعلوم الغربية قوتها، فالحقول العلمية تتطور وفق مشاريع معرفية يتم صقلها جيلا بعد جيل.

إنطلاقا مما سبق، وبأعين شاخصة إلى التجربة المعرفية الغربية، سناحول في هذه الورقة تبيان أهمية المؤسسات الدينية في التراث الإسلامي، من خلال الإعتماد على مصنف مهم في هذا المجال، هوكتاب، الملل والنحل للشهرستاني، علما أن هذا العمل الرائد، كان يمكن أن يصبح قاعدة لعلم التنظيم الذي يهتم بالمنظمات الدينية، هذا لوعرف العرب والمسلمون كيف يواصلون مشروع هذا العالم، ليؤسسوا على عمله تراكما علميا، بالدراسة والتحليل والنقد أوبالتوسيع والتطوير.

فكتاب الشهرستاني، يعد بحق خارطة مفصلة للتوزيع الديني عبر العالم، فحتى وإن كان هذا التوزيع غير شامل لكل الملل والنحل، إلا أنه يبقى توزيعا مميزا من وجهين على الأقل: الوجه الأول هومنهجيته العلمية الدقيقة والموضوعية؛ أما الوجه الثاني فيتمثل في إلمامه بأغلب الأديان

والملل والنحل التي كــان لهــا أثــر سياســي أوإجتماعي في العالم آنذاك.

معالم نظرية لابد منها حول المؤسسة:

تعرف المؤسسة من قبل (Harry S. Stout & D. Scott Cormode) على أنها " **بنية إجتماعية مكونة من القواعد والتراتبيات، التي أوجدت من أجل دعم وتخليد مجموعة من المعايير والقيم الأخلاقية بين أتباعهــا**" (Harry S. Stout; D. Scott Cormode. P :64)، فبالرغم من قصور أي تعريف عن إعطائنا المعنى الجامع والمانع لما نريد تعريفه، فإن هذا التعريف يبقى في نظري قــادرا على تحمل عبء مصطلح الجماعة الدينية عندما ينظر لها كمؤسسة دينية، فالجماعات والطوائف الدينية على إختلاف توجهاتها وأيــدولوجياتها تشترك في مسألة القواعد، والتراتبية، حيــث أن هذه القواعد هي التي تضمن للجماعة هويتــها المستقلة عن باقي الجماعات، أي أنها تبرر وجود الجماعة بالنسبة للآخر الخارجي، في حــين أن التراتبية تضمن للجماعة إنسجامها الداخلي من خلال ضبط وتنظيم العلاقــات بــين الأفــراد المشكلين للجماعة من الأدنى إلى الأعلى. وهذا كله من أجل دعم المعايير والقيم الثقافية التي من أجلها أوجدت أوتأسست الجماعة، وهذا عــن طريق التعليم والنشر الواســع لهــذه المعــايير والقيم،ثم تخليدها عن طريــق التــوارث بــين الأجيال المتعاقبة لهذه الجماعات.

يحدد لنا هذا التعريف مستويين مهمين في المؤسسة بصفة عامة، مستوى البنيات ومستوى الثقافات، حيث أن "**البنيات تنظم والثقافــات تتكلم** " (Harry S. Stout; D. Scott Cormodep: 66)، وهذا ما نلاحظه في الجماعــات الدينيــة حيث نجد البنيات التي تــنظم الجماعــة الأم في جماعات أصغر، وتنظم العلاقات بين الجماعات وبين الأفراد، كما تنظم مسألة القيادة، التي تعتبر عنصرا مهما في كل المؤسسات الدينيــة؛ أمــا الثقافة ومن خــلال اللغــة والقــيم والمعــايير والتقاليد، فتتحدث عن المؤسسة مقدمة شــرحا تثبيتيا وإقناعيا للأتبــاع، وتحفيزيــا ودفاعيــا للآخرين الذين ليسومن الأتباع بعد، بغــرض ضمهم أوإتقاء شرهم.

من جهة أخرى يشــير هــذا التعريــف وبطريقة غير مباشــرة إلى مــا أسمــاه (Paul DiMagio & Walter Powell) بالحقل التنظيمي (Harry S. Stout; D. Scott Cormodep: 67; Thomas H. Jeavonsp: 91)، فباعتبار أن المؤسسات الدينية لا تعيش وحدها بل تتفاعل مع باقي المؤسســات الإجتماعية التي قد تكون من نفس طبيعتها أومن

طبيعة مختلف عنها، يصبح الحقـــل التنظيمـــي مصطلحا مهما يسمح بتجميع كل المؤسســـات التي تتشابه من حيث النشاط والخدمات الـــتي تقدمها، ومن هذا المنطلق يمكن الحـــديث عـــن الحقل التنظيمي للدين كما يمكن الحديث عـــن الحقل التنظيمي للإعلام أوللمال والنقد...

من هذا الباب سيكون هـــذا التعريـــف إجرائيا بالنسبة لما سنقوم به عند معاينة مصنف الشهرستاني لنرى إلى أي مدى كان كاتبنا سباقا قبل أكثر من عشرة قرون إلى تجسيد هذا المعنى أثناء تصنيفه ودراسته للمؤسسات (للجماعات) الدينية الناشطة في زمنه. حيث سنوضح القواعد والبنيات التي على أساسها قام بإحصاء وتصنيف المؤسسات الدينية بإعتبارها جزء مـــن الحقـــل التنظيمي للدين آنذاك.

التعريف بالكاتب والكتاب:

هومحمد بن عبد الكريم بن أحمد أبوالفتح الشهرستاني، من شهرستان خرســـان، يـــرجح العلماء أنه ولد سنة 479 هـــ وتوفي ســـنة 548 هـــ الموافق لـــ 1086-1135 م، كان شـــافعي المذهب أشعري الأصول، إماما وفقيها ومتكلما وواعضا، صنف الكثير من الكتب في مختلـــف مجالات المعرفة في علوم الدين وفي علم الكـــلام (الشهرستاني،ص : 11)

أما عن كتاب الملل والنحل فيعتـــبر مـــن وجهة النظر التاريخية أهم المصنفات التي اهتمت بالشأن الديني في العصور الماضية، إن أهمية هذا الكتاب لا تكمن فقط في حجم المعلومات التي قدمها الشهرساتني عن الملل والنحل، بل وأيضا في المنهج العلمي الذي تبناه الكاتب في تقـــديم هذه المعطيات وشرحها وتحليلها، الأمر الـــذي جعل من هذا المصنف مشروعا حقيقيا للبحث في الحقل التنظيمي الديني، مشـــروع لم يقـــم اللاحقون بمواصلته ليتأسس من خلال التـــراكم حوله نظرية علمية إســـلامية تهـــتم بتصـــنيف ومقارنة الأديان، فكان مصير هذا المشروع نفس مصير مشروع إبن خلـــدون مـــن بعـــده، أي السقوط في غياهب النسيان، وتنتظر الأمة مجيء المستشرقين، ليقوموا بنفض الغبار عـــن هـــذه الأعمال الكبيرة، ونبقى نحن منبهرين وربما غير مصدقين بأن تراثنا يحتوي علـــى مثـــل هـــذه الإسهامات الجليلة.

إن القارئ لمقدمة الشهرستاني التي أوضح فيها وبشكل دقيق منهجه في التصنيف، لا يشعر بالإغتراب بالنسبة للمناهج الأكاديمية الحديثـــة،

لقد قام في هذه المقدمة بتحديد وبدقة ووضوح الأطر النظرية التي سيعتمد عليها في تصنيفه للأديان. إن الفصل الذي قام به الشهرستاني فيما يتعلق بتعريف المفاهيم الأساسية، وفيما يتعلق بمعايير التصنيف المعتمدة، كان فصل العارف بصعوبة التحكم في موضوع الدين خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعرض للعديد من الملل والنحل.

منهج الشهرستاني في كتاب الملل والنحل:

التصنيف: يوضح الشهرستاني في مقدمته الأولى، الأسس المعتمدة في تصنيف "أهل العالم" أي تصنيف البشر، حيث أوضح ان هناك أربعة معايير يمكن أن تعتمد في تصنيف العلماء للناس: (الشهرستاني، ص: 18)

1 - التصنيف على أساس الأقاليم

2 - التصنيف على أساس الأقطار من شرق وغرب وشمال وجنوب

3 - التصنيف على أساس الأمم العرب والعجم والروم والهند

4 - التصنيف على أساس الآراء والمذاهب

فمن وجهة نظر الشهرساتني تمثل هذه الأسس الأربعة الإمكانات المتاحة للعالِم من أجل تصنيف البشر في مجموعات متجانسة بحسب الهدف من الدراسة التي يريد القيام بها، ومن ثمة وإنطلاقا من إهتمامه بالبحث في الأديان التي تعبر عن آراء ومذاهب متعدد ومتنوعة، إختار المعيار الأخير، أي تصنيف البشر على أساس أرائهم ومذاهبهم، حيث يقدم لنا بعد ما اختار معيار التصنيف تصنيفا ثنائيا لأهل الآراء والمذاهب، حيث يرى أنهم ينقسمون إلى " **أهل الديانات والملل، وأهل الأهواء والنحل**" (الشهرستاني،ص: 19)، ثم يوضح في هذه المقدمة الأولى كيف أن هذين الصنفين ينقسمان فيما بعد إلى أصناف ثم تتشعب الأصناف إلى فرق قد لا تعد ولا تحصى، حتى وإن حاول أن يوقف تعداد الفرق في مختلف الدينات عند أعداد محددة ربما كانت صحيحة في زمنه، حيث أوقف تعداد الفرق الماجوسية عند سبعين فرقة، واليهودية عند إحدى وسبعين فرقة، والنصرانية عند إثنين وسبعين فرقة والإسلامية عند ثلاث وسبعين فرقة.

تحديد قواعد الإحصاء والتصنيف:

يبدأ الشهرستاني مقدمته الثانية بالأساليب التي إعتمد عليها السابقون في إحصاء الفرق الإسلامية، فيقرر منذ البداية التعدد والإختلاف بين العلماء في المعايير المعتمدة من أجل إحصاء

ثم تصنيف الفرق الإسلامية، فالواضح هنا أن كاتبنا يريد في هذا المستوى أن يفصل في مسألة منهجية جد مهمة وهي مسألة حدود المفهوم وما هي القاعدة التي يجب تبنيها لتعيين حدود هذه الفرقة حتى تكون متميزة عن غيرها من الفرق وتلك التي تجعلها جزء من فرقة أخرى.

فبغرض القيام بإحصاء دقيق ومنهجي وتصنيف موضوعي، يحدد الشهرستاني أربعة قواعد يتم على أساسها إحصاء الفرق الدينية الإسلامية ثم فيما بعد تصنيفها: (الشهرستاني، ص: 21)

القاعدة الأولى: الصفات والتوحيد فيها

القاعدة الثانية: القدر والعدل فيه

القاعدة الثالثة: الوعد والوعيد والأسماء والأحكام

القاعدة الرابعة: السمع والعقل والرسالة والإمامة

يدرك الدارس لهذه القواعد من الوهلة الأولى أنها تعتمد على المسائل الخلافية التي أدت إلى ظهور الفرق الإسلامية الكبرى بمختلف تشعباتها. مرة أخرى يدهشنا الشهرستاني بوضوح منهجه، حيث أنه يحدد منذ البداية المعالم التي يمكن للقارئ أن يقيمه على أساسها، إنه يتصرف بعقلية العالم المدرك لصعوبة الحقل المعرفي الذي هوبصدد دراسته، العارف بهشاشة الحدود، ولهذا فهويقرر تبني هذه القواعد الأربع التي سيقوم بالإحصاء على أساسها بدون أن يقرر بأنها هي القواعد الوحيدة، فهويبنيها ويؤسسها بغرض إتمام هذه الدراسة فقط، إنه يفصل في/ وأويتبنى / مفاهيمه الخاصة والضرورية للتقدم في هذا المشروع، وهنا يبدولنا الشهرستاني وكأنه قد تنبه إلى مسألة المفاهيم الإجرائية منذ نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر. خاصة وانه يحدد منذ البداية الكيفية التي سيتعامل بها مع هذه الفرق فيقول: "**فإذا وجدنا إنفراد واحد من الأئمة بمقالة من هذه القواعد، عددنا مقالته مذهبا وجماعته فرقة. وإذا وجدنا واحدا انفرد بمسألة فلا نجعل مقالته مذهبا، وجماعته فرقة، بل نجعله مندرجا تحت واحد ممن وافق سواها مقالته، ورددنا باقي مقالاته إلى الفروع التي لا تعد مذهبا مفردا**" (الشهرستاني،ص: 21-22)، تعتبر هذه المقدمة في نظري أحسن مثال عملي على عملية أجرأة المفاهيم التي تعتبر المرحلة المفصلية في المسار المنهجي،والتي على أساسها يمكننا الوثوق

/ أوعدم الوثوق في إمكانيات الباحث على الوصول بمشروعه إلى الغيات المحدد مسبقا.

أكثر من هذا يلزم الشهرستاني نفسه منذ البداية بما نسميه اليوم الموضوعية، حيث يقول "**وشرطي على نفسي، أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم؛ من غير تعصب لهم، ولا كسر عليهم؛ دون أن أبين صحيحه من فاسده، أوأعين حقه من باطله**" (الشهرستاني، ص: 22)، فالحديث عن الحياد العلمي وتجنب الأحكام القيمية المتحيزة، عند تناول موضوع بهذه الحساسية، ينبئ بشجاعة علمية كبيرة تحلى بها الشهرستاني. خاصة ونحن نعلم أن أغلب مآسي العلماء المسلمين عبر التاريخ الإسلامي كانت بسبب مواقفهم من هذه الفرقة أوتلك.

تحديد مفاهيم المصطلحات التي سيتعملها:

بعدما فصل في مسألة المنهجية المعتمد في الإحصاء والتصنيف، يعرج الشهرستاني على المصطلحات التي سيستعملها في هذه الدراسة، علما أنه سيعتمد على عدد من المصطلحات المتداخلة والتي كثيرا ما يستعملها العامة وكأنها مترادفات، فيقف عندها وقفة الممحص الذي يلزم نفسه بشحنة مفهومية يحاول أن لا يخرج عنها طوال بحثه، ومن بين المصطلحات التي يتوقف عندها كاتبنا لغة وإصطلاحا نجد "**الدين والملة والشريعة والمنهاج والإسلام والحنيفية والسنة والجماعة**" (الشهرستاني،ص: 50) فبعد شرحه لمعنى الدين يركب بين هذه المصطلحات، ليوضح لنا الترابط العضوي القائم بين المصطلح والآخر، مقدما لنا تفسيرا إجتماعيا ودينيا للجماعة، يقول الشهرستاني: "**ولما كان نوع الإنسان محتاجا إلى إجتماع مع آخر بني جنسه في إقامة معاشه والإستعداد لمعاده؛ وذلك الإجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل بالتمانع والتعاون حتى يحفظ بالتمانع ما هوأهله، ويحصل بالتعاون ما ليس له، فصورة الإجتماع على هذه الهيئة هي الملة. والطريق الخاص الذي يوصل إلى هذه الهيئة هوالمنهاج، والشرعة، والسنة. والإتفاق على تلك السنة هي الجماعة**" (الشهرستاني،ص: 51)

لقد جمع للشهرستاني في هذه المصطلحات الكلمات المفتاحية التي ستساعده على فهم الفرق المختلفة ومن ثمة إحصائها ثم تصنيفها، فالجماعة تبدأ بالفرد الذي يولد مجبولا على الإجتماع مع غيره، هذا الإجتماع الذي يمكن أن تؤطره الملة كمرجعية أيديولوجية وتجسده الشريعة والسنة والمنهاج، التي تشرح للأفراد

كيفيات التعاون والتمانع. فعندما يقتنع الأفـــراد بكل هذا يمكننا أن نتكلم عن الجماعة من وجهة نظر الشهرستاني.

من المصطلحات الأخرى التي أبدع كاتبنا في محاولة عقلنتها بالرغم من إرتباطها الوثيـــق بالقداسة والمقدس، نجد مصطلح الإسلام، حيث وبحركة فكرية حاول أن يركب فيها بين الدين والفلسفة، قدم لنا معنى المسلم كفاعل إجتماعي غير مقدس، فالإسلام في منظور الشهرســـتاني هوأدنى مرتبة من بين مرتبتين أخريين: الإيمـــان والإحسان، فالإسلام حســـبه وإنطلاقـــا مـــن الحديث النبوي الشريف، هوالإنقياد والتسليم، فإذا صاحبه الإخلاص والتصديق بالله وملائكته ورسله وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره، إنتقل إلى الإيمان، ثم عندما يتم التركيـــب بـــين الإسلام والإيمان يكـــون الإحســـان، وعليـــه فـــ"**الإسلام مبدأ، والإيمان وسط، والإحسان كمال، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين: الناجي والهالك**" (الشهرستاني،ص: 54) فالمسلم هوالفرد الذي إنقاد وسلم بشريعة المسلمين، وفي هذا المستوى فهولا يمتاز عن غيره إلا بالشيئ اليسير، إنه فاعل إجتماعي يمكن أن يصيب كما يمكن أن يخطء. تمثل هذه القراءة المتفردة لحديث الإسلام والإيمان والإحسان، محاولة لعقلنة وعي المسلمين لذواتهم، فالمسلم من منظور الشهرستاني يمكن أن يكون ناجيا كما يمكن أن يكون هالكـــا، وفي كلتـــا الحالتين هوفاعل، ولا ينتقل إلى المستوى الأدنى من القداسة إلا عندما يحقق الإيمان،أمـــا أعلـــى مستويات القداسة أي الكمال، فلا تكون إلا مع الإحسان.

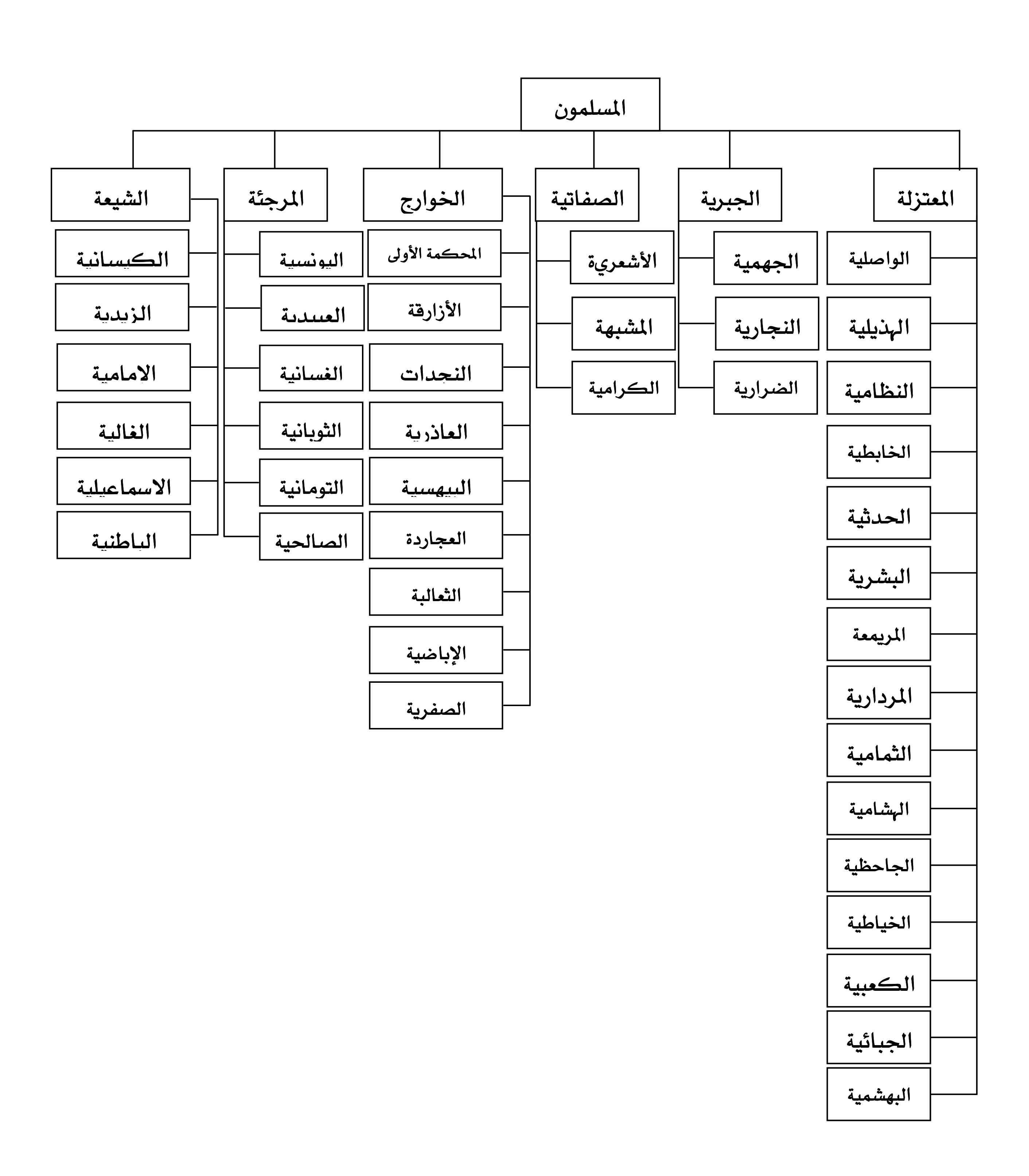
القيادة:

تمثل مسألة القيـــادة والســـلطة القاســـم المشترك بالنسبة لجميع المنظمات كيفما كـــان نوعها أوطبيعيتها، وإذا كانت كل " **المنظمات تقدم تفسيراتها وتبريراتهـــا الخاصـــة لمســـألة الســـلطة،فإنه يبقـــى أن نعـــرف** (بالنســـبة للمؤسسات الدينية) **إلى أي مـــدى يمكـــن أن تصاغ هذه السلطة بتعابير دينيـــة، أوكيـــف تؤسس علـــى مبـــادئ دينيـــة**" (Thomas H. Jeavons.p: 91)

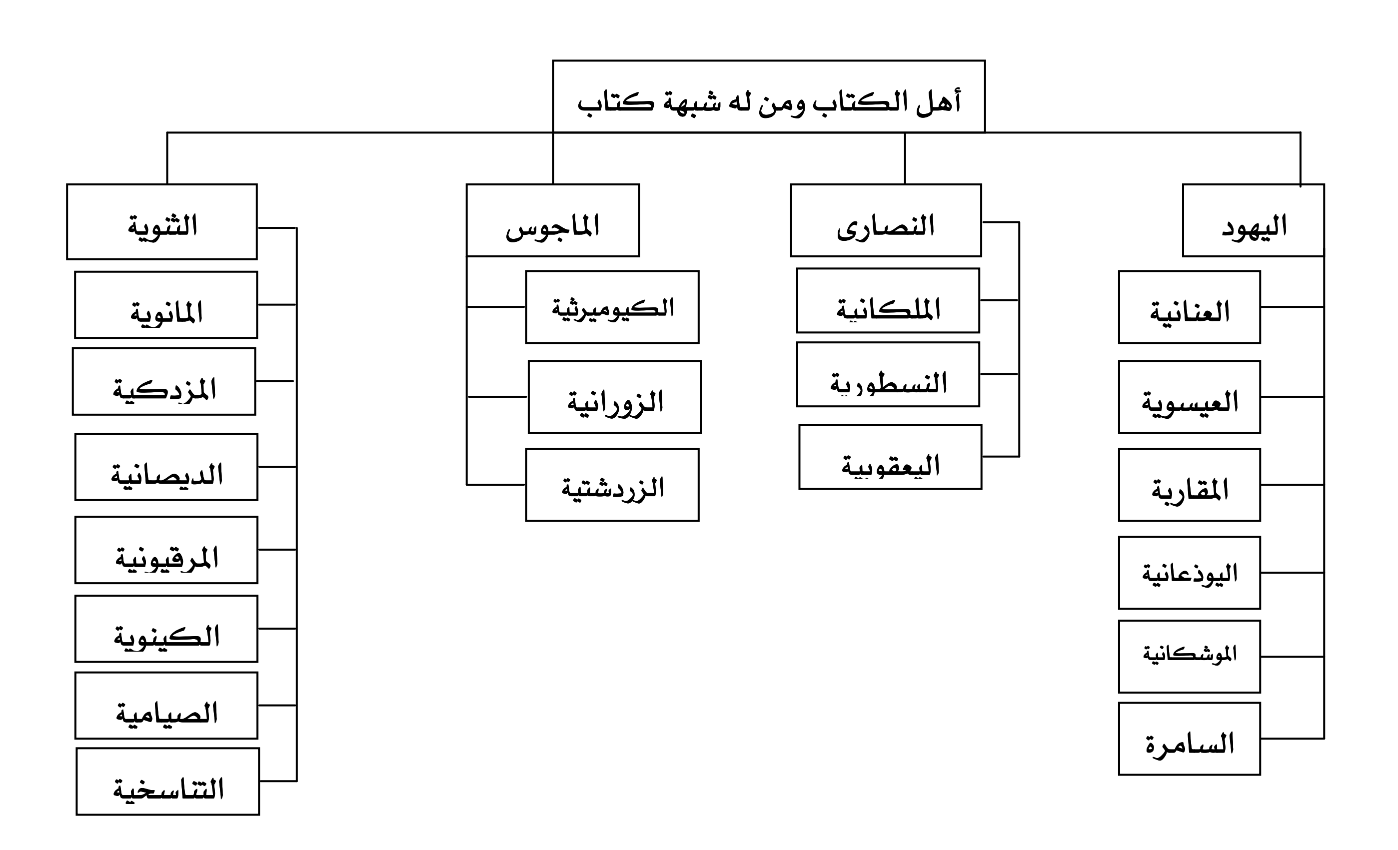
تعتبر مسألة القيـــادة أومـــا يعـــرف في الأدبيات الإسلامية بالإمامـــة، واحـــدا مـــن الرهانات الأساسية في تاريخ الأمة الإسلامية ـــ بل إن الكثير من المفكرين يقررون بأن رهـــان القيادة قد أثر سلبا أوإيجابـــا في مصـــير الأمـــة الإسلامية طيلة أربعة عشر قرنا من وجودها.

من هذا المنطلق يحدد الشهرستاني في مقدمته الرابعة الخلاف على مسألة القيادة أوالإمامة كمعيار يتم على أساسه التمييز بين الفرقة والأخرى، فللإجابة على سؤال كيف تتم خلافة الرسول ﷺ، إختلف المسلمون منذ إجتماع السقيفة، فإن كان هذا الإختلاف يبدوللوهلة الأولى إختلاف تشاور ومقارعة الرأي بالرأي الآخر، إلا أنه قد تطور فيما بعد ليتحول إلى خلاف مصارعة الرأي للرأي الآخر مصارعة تراجيدية، وأصبحت الإجابة على هذا السؤال بمثابة المعالم التي تعين حدود الإنتماء إلى هذه الفرقة أوتلك. ومنه تأسست حسب الشهرستاني إجابتين، واحدة تقول "**بأن الإمامة تثبت بالإتفاق والإختيار**" وثانية تقول "**بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين**" (الشهرستاني،ص: 36)، لقد كان هذا المعيار المحدد الأساس للإنقسام الأول الذي عرفته الأمة الإسلامية، حيث تأسست على ضوئه ثلاث فرق أساسية، أنتجت فيما بعد عديد الفرق والمذاهب، حيث يرى الشهرستاني أنها وصلت إلى ثلاثة وسبعين فرقة مثل ما رأينا سابقا.

الحقل التنظيمي الديني الإسلامي:



الحقل التنظيمي الديني لأهل الكتاب ومن لهم شبهة كتاب:



الإستنتاجات:

فصل الشهرستاني في تفرعات كل فرقة من الفرق، أي أن الكثير من الفرق المبينة في هذه الخطاطات تنقسم بدورها إلى العديد من الفروع، لقد إعتمد الشهرستاني على المعايير التي بيناها أعلاه بالنسبة للتفريعات الأساسية بالنسبة للفرق الإسلامية، أما بالنسبة لباقي االفرق والفروع فقد إعتمد على مشاييخ فسمى كل فرع بشيخه.

إستعمال الشهرستاني الألفاظ "المسلمون" "اليهود" "النصارى"... لتعيين المجال التنظيمي الكلي لدين من الأديان، و لم يقل الإسلام أواليهودية أوالمسيحية، وهذا في نظري فهم دقيق لمسألة الفرق الدينية، فالفرق والإختلافات فيما بينها ناتجة عن إختلاف قراءات المسلمين لمبادئ الدين الإسلامي. أي أنه في المحصلة النهائية، تكون الإختلافات بين الفرق الدينية إختلافات

بشرية وإنسانية، مصدرها القراءات والإظافات التي أحدثها مؤسسو هذه الفرق على الصورة الأصلية للدين الذي ينتمون إليه. وهذا ما يعني إمكانية تناول الحقل التنظيمي بالدراسة والبحث كحقل تنظيمي بشري وإنساني خال من أية شحنة تقديسية تحد من إمكانية مقاربته بشكل علمي وعقلاني.

عندما نطبق مصطلح الحقل التنظيمي على ما قام به الشهرستاني، نلاحظ أنه كان وفيا لمبدأ تجميع كل الفرق الدينية التي تتشابه من حيث الأصول، والتي لا تكون الإختلافات بينها إلا في بعض الفروع والتفاصيل، ليشكل مجموعة متجانسة، يتم جمعها مع مجموع ثانية وثالثة ورابعة ليشكل لنا في نهاية المطاف الحقل التنظيمي للدين الإسلامي ثم الحقل التنظيمي للأديان الأخرى، وفي الأخير يشكل الكل الحقل التنظيمي الديني الذي يجعله في مقابل الحقل التنظيمي الخاص بالأهواء والأفكار والنحل.

خاتمة

1- التفكير في الجماعات الدينية على أنها مؤسسات يعني أنها بشرية، أي من صنع البشر بالرغم من أن إهتمامتها ترتبط إرتباطا وثيقا بالمقدس، فالمتمعن في مشروع الهرستاني يدرك أنه ينطلق من مسلمة مهمة هي أنه على المستوى النظري تبقى الحقيقة (الدينية) واحدة لأن مصدرها واحد، لكن على المستوى العملي نجد أن الحقائق الدينية متعددة، وهويرجع هذا التعدد إما إلى الإختلاف حول الأصول أوالإختلاف حول الفروع، وهذا يعني أن الجماعات الديني في نهاية المطاف ليست إلا قراءات متعددة لحقيقة مقدسة واحدة.

2- يرتبط هذا الإختلاف وهذا التعدد بالشرعنة، فالمؤسسة الدينية عادة ما تنشأ من أجل الإجابة على تساؤل ديني (قراءة) أوللرد على إجابة دينية (قراءة أخرى) ترى أنها غير سليمة، وهذا يعني أنها تريد أن تمنح الشرعية لجهة على حساب جهة أخرى. ففي رهان الشرعية والشرعنة، يصبح المقدس أمرا ثانويا، أوعلى الأقل قابلا للتجاوز من أجل مقدس جديد أومختلف عن المقدس الأصلي.

3- عادة ما ترتبط المؤسسات الدينية بالمجالات المادية والمالية، أي بالربح (جمع التبرعات، الأوقاف، الهبات، الزكاة...)، وفي هذا لا تختلف في شيء عن المؤسسات المدنية الأخرى،حيث يتطلب جمع الثروة وتسييرها مهارات بشرية بعيدة كل البعد عن مجال المقدس.

المراجـــــع:

1ـــ الشهرستاني، (1993)، الملل والنحل، تحقيق أمير علي مهنا وعلي حسن فاغور، ط. 3، دار المعرفة، بيروت

2- Harry S. Stout; D. Scott Cormode. (1998). "Institutions and the Story of American Religion A Sketch of a Synthesis". In. N.J. 3Demerath III et al. (1998). Sacred companies Organizational Aspects of Religion and Religious Aspects of Organizations. Oxford : Oxford University Press.

Thomas H. Jeavons. (1998). Identifying Characteristics of "Religious" Organizations: An Exploratory Proposal. In. N.J. Demerath III et al.

3- . Sacred companies Organizational Aspects of Religion and Religious Aspects of Organizations. 1998Oxford : Oxford University Press.

5 - Paul J. Dimaggio. (1991). "Constructing an organizational field as a professional project: US art museum, 1920-1940". In Powell walter W.; Paul DiMaggio. (1991). The new institutionalism in organizational analysis. Chicago: The university of